الأمم المتحدة

DP/2011/31

Distr.: General
4 August 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١١

(٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، نيويورك)

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣
ثانيا –	بيان مديرة البرنامج وتقريرها السنوي	٣
ثالثا –	التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧
رابعا –	التقييم	٧
خامسا –	تقرير التنمية البشرية	٩
سادسا –	البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها	١٠
سابعا –	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٢
ثامنا –	متطوعو الأمم المتحدة	١٣

240811 240811 11-44464X (A)

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤
تاسعا - البيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي ١٤
الجزء المشترك ١٦
عاشرا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة ١٦
حادي عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٢
ثاني عشر - الزيارات الميدانية ٢٤
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٤
ثالث عشر - البيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي ٢٤
رابع عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٧
خامس عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها ٢٨
سادس عشر - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٣٠
سابع عشر - مسائل أخرى ٣٢

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢ – اقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته السنوية لعام ٢٠١١ وخطة عمله (DP/2011/L.2)، كما أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/20).

٣ – وقد وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي القادمة في ٢٠١١:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤ – وقد أُدرِجت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2011/32، التي يمكن الحصول عليها على موقع الإنترنت www.undp.org/execbrd.

٥ – وأخبر نائب المدير المساعد لبرنامج الأمم الإنمائي ونائب مدير مكتب الشراكات المجلسَ التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة قد وافقت على نهج مشترك لضمان استمرار البرمجة في جنوب السودان في الشهور التالية للاستقلال المخطط وعلى أن تُخبر المنظمات الثلاث على نحو مشترك المجلس التنفيذي بعد وضع التفاصيل.

٦ – ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر، من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، في ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج وتقريرها السنوي

٧ – وضعت المديرة بخطوط عريضة في بيانها الذي أدلت به للمجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/executive_board/overview.html) دول الأعمال للتغيير التنظيمي في سياق تعديل المشهد الإنمائي. وسلطت الضوء على كيفية تحويل العمل الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من منظمة جيدة إلى منظمة عظيمة وزيادة

تحسين قدرة المنظمة على تحقيق نتائج إنمائية ملموسة على المستوى القطري. وشددت المديرة على النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، والطرق التي من شأن جدول أعمال التغير الداخلي أن يعزز بها أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفضلا عن ذلك، أشارت بخطوط عريضة إلى بعض نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي التي ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيقها في ٢٠١٠ عبر العالم وفي مجالات النتائج الثمانية التي تحظى بالتركيز في تقرير النتائج لعام ٢٠١٠.

٨ - بعد ذلك تكلمت المديرة عن التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جدول أعمال اتساق الأمم المتحدة، ملاحظة الالتزام القوي من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجنيد موارد النظام الإنمائي للأمم المتحدة للاستجابة على نحو أكثر فعالية واستراتيجيا للتحديات الإنمائية على المستوى القطري. وبالتأكيد على حقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى كمية مستقرة وحرجة من الموارد الأساسية، ناشدت المديرة جميع الجهات الشريكة زيادة المساهمات الأساسية للعام ٢٠١١، ولما يتبقى من الخطة الاستراتيجية الحالية.

٩ - وأشارت المديرة إلى أهمية تعزيز الشفافية عن طريق تعزيز سياسة الكشف التنظيمي وأخبرت المجلسَ التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مسار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وختاما، أخبرت المديرة المجلسَ التنفيذي بالموقع الشبكي المُطْلَق مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - علّقت وفود على مجالات التركيز المنعكسة في بيان المديرة، بما في ذلك جدول أعمال التغيير التنظيمي، وعملية الاستعراض لمنتصف المدة والخطة الاستراتيجية التالية، والالتزامات بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكشف قدر أكبر من المعلومات لتعزيز الشفافية، وأيضا المسائل المتعلقة بتقرير التنمية البشرية ومشروع المقرر الذي قُدّم للنظر فيه بشأن البلدان ذات الدخل المتوسط.

١١ - وأخذ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الكلمة فشكر المديرة على بيانها الشامل الذي أشار بخطوط عامة إلى الأنشطة والمساهمات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعبر عن تأييده لعملية استعراض منتصف المدة وأيد الاتجاه الموضوعي الوارد في التقرير السنوي. وشملت المسائل التي تناولها: أهمية مشاريع وثائق البرامج القطرية والحاجة إلى التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به للسماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ ولاياته الإنمائية.

١٢ - وفيما يتعلق بإدارة التغيير والإصلاح التنظيمي، رحب عدد من الوفود بالعملية بوصفها فرصة لأن يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل حاسم البنية الحالية غير

المركزة المثقلة بالوظائف العليا، ولأن يشحذ مجالات العمل للتغيير المنطوي على التحول. وفي هذا الصدد، شجعت تعزيز نظام المنسقين المقيمين والبناء على مجموعتي المهارات لموظفي المقر وأفرقة المكاتب القطرية.

١٣ - وعلى الرغم من الاعتراف بالتقدم المحرز في عملية استعراض منتصف المدة، رأت وفود كثيرة أنه يوجد متسع لمزيد من التحسين، خصوصا فيما يتعلق بإطار نتائج التنمية لاستعراض منتصف المدة. وبينت الوفود، بتعبيرها عن قلقها، أن من اللازم توفير قدر أكبر من الوضوح والاقتراحات للتحسين على المستوى الاستراتيجي، نظرا إلى أن استعراض منتصف المدة كشف عن توقعات لم تُلبّ حول عدد من المسائل. وشملت هذه: كيفية تكييف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيزه الاستراتيجي من أجل إعادة توجيه برامجه القطرية، وإدراج الدروس المستفادة لتعزيز النتائج على أرض الواقع؛ وما هي مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية في التنمية؛ وكيفية تحسين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإبلاغ عن النتائج والأداء. وتؤيد الوفود تأييدا قويا وضع خارطة طريق لإرشاد الاستعدادات والمشاورات للخطة الاستراتيجية التالية، التي أملت الوفود في أن ترسي بوضوح الوضع الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن بيئة التنمية الأوسع.

١٤ - ورحبت بعض الوفود الأخرى على نحو مجمل باستعراض منتصف المدة وأعربت عن تأييدها للعملية بينما كانت تطلب أن يشار إلى وجوه قلق أقل البلدان نموا خلال المناقشة. وبالمثل شدد عدد من الوفود على الحاجة إلى إعادة النظر في معايير التخرج الحالية على ضوء الاحتياجات الخاصة والمتمايزة للبلدان المتوسطة الدخل.

١٥ - وأشارت بعض الوفود إلى أهمية اعتماد نهج يقوده الطلب للحد من الفقر وأكدت على الحاجة إلى أن يدمج برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد من ٢٠١١-٢٠٢٠ برنامج العمل القادم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن عدة وفود دعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يظل أكثر تركيزا على المجالات التي يتوقع فيها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون له ميزة نسبية، من جملة أمور، والحكم الديمقراطي ومنع نشوب الأزمات والانتعاش. وشددت بعض الوفود الأخرى على أهمية الحد من التباين الاجتماعي في سياق مكافحة الفقر.

١٦ - وأعربت وفود كثيرة عن وجوه قلقها العميق فيما يتعلق باستمرار الاتجاه التناقصي للمساهمات في الموارد الأساسية ودعت البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بتناول عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشددت أيضا على أهمية تأمين موارد أساسية مستقرة وكبيرة ومن الممكن التنبؤ بها ليتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنفيذ بفعالية لولاياته الإنمائية.

١٧ - وحثت وفود أخرى، بينما تعترف بالحاجة إلى إدامة التمويل المستقر، برنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي على تنويع قاعدة الجهات المانحة لها واتباع مثال الانضباط الصارم في الميزانية الذي يشجعه الأمين العام للأمم المتحدة. وأثناء المناقشة انتهزت بعض الوفود الفرصة لبيان التزاماتها بالمساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قي سنة ٢٠١١.

١٨ - وأكدت الوفود التي تكلمت تأييدها الصريح للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية المتعلقة بالمشاريع والبرامج للمنظمات الحكومية الدولية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بغض النظر عن حجم مساهماتها. وفضلا عن ذلك، شددت على أن هذه المنظمات من غير الدول ينبغي أن تمنح نفس مستوى إمكانية الوصول بصفتها دولا أعضاء، شريطة الإبقاء على متطلبات السرية.

١٩ - وفي التشديد على الحاجة إلى تناول الاحتياجات الخاصة والمتمايزة للبلدان المتوسطة الدخل، أعربت وفود كثيرة عن تأييدها القوي لمشروع المقرر بشأن البلدان المتوسطة الدخل الذي قدمته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنظر فيه. ولاحظ وفدان، وهما يشيران إلى وجوه القلق في الماضي المتعلقة بتقرير التنمية البشرية، أنه أحرز تقدم كبير في عملية المشاورات مع الدول الأعضاء خلال صياغة التقرير.

٢٠ - وشكرت المديرة الوفودَ على تعليقاتها الزاخرة بالمعلومات واهتماماتها، واستجابت للمسائل المتعلقة بما يلي: استعراض منتصف المدة، وخصوصا التعليقات المتعلقة بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية وإطار نتائج التنمية؛ وجدول أعمال التغيير التنظيمي؛ وأهمية محافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حضوره العالمي؛ والحاجة إلى الاستجابة للطلب الناشئ على الحصول على قدر أكبر من الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. واستجاب معاون المديرة أيضا للتعليقات المثارة فيما يتعلق بالجوانب التقنية والمنهجية لاستعراض منتصف المدة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٤: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأحاط علما بالتقرير السنوي للمديرة عن الأداء والنتائج لعام ٢٠١٠ (DP/2011/22) ومرافقه، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في ٢٠١٠ (DP/2011/22/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2011/22/Add.2).

ثالثا – التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢ – عرضت المديرة البند المتعلق بالتزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاكرة جميع الجهات الشريكة في جميع الحالات على توفير الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت أيضا إلى البلدان التي حافظت على التمويل أو زادته للبرنامج في ٢٠١١. وتوسع كذلك مساعد المديرة ومدير مكتب الشراكات في تناول تعقيدات بيئة التمويل وشددوا على أهمية توفير موارد أساسية مستقرة ووافية بالغرض ومن الممكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة تحقيق ولايات التنمية للمنظمة. وأشارت بخطوط عامة إلى جهود البرنامج لتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية؛ ووضع نهج أكثر تكاملا حيال التمويل وتعبئة الموارد.

٢٣ – وتكلم وفدان، مع إبداء الأسف على أن البرنامج أخفق في تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأكد وفد، تكلم أيضا باسم عدد من الوفود، على مبدأ تشاطُر المسؤوليات المالية فيما بين جميع الدول الأعضاء. ودعا ذلك الوفد أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة وقال إن البرنامج بحاجة إلى أن يحقق منجزات أكثر بموارد أقل.

٢٤ – وشجع وفد آخر، وهو يلاحظ التواريخ المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية، البلدان المانحة على تناول اللاتوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وأعاد الوفد التأكيد على التزامه التمويلي بالموارد الأساسية في ٢٠١١.

٢٥ – وأحاطت المديرة والمدير المساعد ومدير مكتب الشراكات علما بالتعليقات الصادرة، ويتطلعون قدما إلى تلقي الإرشاد المستمر من المجلس التنفيذي.

٢٦ – اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٥: حالة التزامات تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي ولصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١١ فصاعدا.

رابعا – التقييم

٢٧ – قدم مدير مكتب التقييم التقرير السنوي المتعلق بالتقييم لعام ٢٠١٠، مسلطا الضوء على وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي وما يقترن به من الصناديق والبرامج، والنتائج الرئيسية والدروس المستفادة من التقييمات المستقلة، وبرنامج العمل المقترح لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ لمكتب التقييم.

٢٨ - أقرت الوفود بتحسين توفير ردود الإدارة واستعمال التقييمات، ويحدوها الأمل في أن يعزز استعمال نتائج التقييم الإدارة القادمة للنتائج. بيد أن بعض الوفود أعربت عن القلق إزاء التقدم المحدود المحرز فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية من ناحية النوعية والتغطية والامتثال، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كفالة أن تشكل خطط التقييم النشيط جزءا من البرامج القطرية وأن تجري التقييمات المخططة. وطلبت تفسيرا لخطط الإدارة لتناول الهبوط في عدد المتخصصين في التقييم.

٢٩ - وانتاب القلقُ عددا من الوفود من أن أيا من تقييمات النتائج التي أجريت في ٢٠١٠ لم يكن مرضيا للغاية، ملاحظة في نفس الوقت أن أيا منها لم يكن غير مرض للغاية. وشددت، وهي تعلّق على ضعف تصاميم البرامج التي تفتقر إلى أطر النتائج الحسنة التحديد، على الحاجة إلى اتخاذ تدابير ذات مغزى لعلاج وجوه الضعف الواقعي. واندهشت حينما علمت بأن ميزانية مكتب التقييم قد خُفضت بنسبة ١٤ في المائة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وطلبت الإيضاح. ولدى الوفود اهتمام أيضا بالاطلاع على مجالات التركيز لتقييم الخطة الاستراتيجية المقررة لعام ٢٠١٢.

٣٠ - ولدى بعض الوفود اهتمام خاص بعملية تعيين مدير جديد لمكتب التقييم وطلبت استكمالا متعلقا بالعملية. وهي تتطلع قُدُما لترى جميع مشاريع وثائق البرامج القطرية القادمة التي ترافقها تقييمات النتائج وردود الإدارة التي تمّ إصدارها وفقا لذلك لجميع التقييمات والتنفيذ الحسن التوقيت لردود الإدارة.

٣١ - والوفود مسرورة بحدوث زيادة في عدد المقيّمين من البلدان النامية في أفرقة التقييم المستقلة، ولاحظ بعضها أن مكتب التقييم قد حافظ على التوازن بين الجنسين في أفرقة التقييم هذه ولكن وجد أن من الصعب زيادة عدد قائدات الأفرقة. ودعت إلى توجيه الانتباه إلى بناء القدرة على التقييم من أجل زيادة عدد المقيّمات المهنيات في البلدان النامية.

٣٢ - وقال أحد الوفود، لدى تقديم تعليقات عامة على وظيفة التقييم ككل، إن ازدواج العمل يمكن أن يخفض إلى الحد الأدنى إذا أمكن زيادة التقييمات المشتركة على المستوى القطري.

٣٣ - ورد المدير المعاون ومدير مكتب التقييم على التعليقات وأعادا تأكيد التزام البرنامج الإنمائي بتحسين وظيفة التقييم بغية تحقيق التغيير المنطوي على التحول.

٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٦: التقرير السنوي عن التقييم (DP/2011/24).

خامسا – تقرير التنمية البشرية

٣٥ – وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠١١، قدم المدير عرضا شفويا يتعلق بالتدابير المتخذة من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تقرير التنمية البشرية لضمان تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧. وسلط المدير الضوء على بعض الجوانب التنظيمية الرئيسية لمكتب تقرير التنمية البشرية، بما في ذلك طبيعة الاستقلالية التحريرية، وأعاد التأكيد على أهمية تقرير التنمية البشرية بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوجز مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عملية التشاور، وأيضا عملية وضع التقرير لعام ٢٠١١ (DP/2011/25).

٣٦ – وأعربت الوفود عن التقدير للعرض الشفوي للمدير وأثنت على الجهود المبذولة من قِبل مكتب تقرير التنمية البشرية لتنفيذ التوصيات الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠١١ وقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧. ورحبت بعملية المشاورات المعززة مع الدول الأعضاء وأيضا مع الأوساط الإحصائية ذات الصلة بغية تعزيز جودة وموضوعية التقرير. وأعادت التأكيد على أهمية العملية الاستشارية في وضع تقارير قادمة. وأعربت بعض الوفود عن تهانئها للمدير المقبل لمكتب تقرير التنمية البشرية.

٣٧ – وحذّر وفد من استخدام مؤشرات لمفاهيم غير محددة على نحو واضح من قِبل الأوساط الحكومية الدولية (على سبيل المثال، حقوق الإنسان). وأشار ذلك الوفد بارتياح إلى التعاون بين مكتب تقرير التنمية البشرية وحكومته من أجل حلّ المسائل التي تكتنف تقديرات الدخل الوطني، وأمل في أن يكون من الممكن التوصل إلى حلول مناسبة لبلدان أخرى قد استُبعِدت من تقرير ٢٠١٠. ورحب وفد آخر بمقرر مكتب تقرير التنمية البشرية بعدم عرض مؤشرات جديدة على الاستدامة البيئية في تقرير ٢٠١١ نظرا إلى التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ بشأن التنمية المستدامة.

٣٨ – وشددت وفود أخرى، وهي تعترف بحاجة مكتب تقرير التنمية البشرية إلى المشاركة في الحوار مع الدول الأعضاء ومع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، على أهمية ضمان الاستقلالية التحريرية لمكتب تقرير التنمية البشرية.

٣٩ – وشكرت المدير المعاون الوفود على عبارات التشجيع التي تفوهت بها وأكد من جديد على التزام مكتب تقرير التنمية البشرية بالمشاركة في الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة، وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء والأوساط الإحصائية الدولية.

٤٠ – اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١١: مستجدات تقرير التنمية البشرية.

سادسا – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤١ – عرض المدير المعاون البند. وبعد تقديم ٢٢ مشروع برنامج قطري، ومشروع وثيقة برنامج قطري مجمّعة وبرنامج دون إقليمي، دُعيت الوفود إلى التعليق عليها.

٤٢ – شكرت الوفود التي كانت بلدانها موضوع المشروع الجديد للبرامج القطرية برنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه وطلبت إلى المجلس التنفيذي إيلاء النظر الإيجابي في مشاريع وثائق البرامج القطرية المعروضة عليها. وشددت الوفود، بتسليط الضوء على مجالات التركيز الرئيسية المنعكسة في مشاريع وثائق البرامج القطرية، كل في مجاله، على أن عمل منظمات الأمم المتحدة يجب أن يكمل جهود الحكومات، كل في مجالها، لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات الحرجة. وشددت بعض الوفود الأخرى على أنه يجب إيلاء النظر أيضا للبلدان المتوسطة الدخل.

٤٣ – ودعت وفود أخرى برنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرات المكاتب القطرية وطلبت أن تركز مشاريع وثائق البرامج القطرية القادمة على مسائل شاملة هامة مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز الإصلاح القضائي وتوفير الدعم الانتخابي والاستجابة لتغير المناخ. وأشارت أيضا إلى الضعف في أطر النتائج التي تؤدي إلى نشوء الصعوبة في تقديم التقارير عن النتائج والإدارة المستندة إلى النتائج، واقترحت أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة نتائج أكثر شمولا وأن يورد معلومات أكثر عن تحليل المخاطر وتخفيف حدة المخاطر.

٤٤ – وتساءل أحد الوفود عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة الإنمائي يمدد عبر مجالات برنامجية كثيرة أكثر مما ينبغي نظرا إلى قدرات وولايات مكاتب قطرية. وأضاف الوفد أن من شأن التركيز على مجالات برنامجية مختارة أن يكون نهجا بديلا. وأعرب وفد آخر عن القلق إزاء الامتثال لخطط التقييم المشمولة في مشاريع وثائق البرامج القطرية، وخصوصا فيما يتعلق بالاتجاه المتردي في الامتثال للتقييمات اللامركزية. وحث الوفدُ البرنامج الإنمائي على ضمان مشاركة الأخصائيين في المسائل الجنسانية خلال مرحلة وضع البرامج القطرية وتعزيز آليات المساءلة لضمان الجودة عند وقت النفاذ.

٤٥ – فيما يتعلق بمشاريع وثائق البرامج القطرية لجمهورية تترانيا المتحدة وألبانيا، طلب وفد آخر، تكلم أيضا باسم عدد من الوفود، المستجدات المتعلقة بما إذا كانت نتائج الدروس المستفادة ستُعرض على المجلس التنفيذي وبوقت ذلك، وإشارة إلى التقدم الذي يجري إحرازه

بشأن التقييمات المستقلة، وأيضا بشأن استعراض نظام الإدارة والمساءلة، كما شدد الوفد على الحاجة إلى تحديد هوية العراقيل المؤسسية التي تواجهها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ورسم بخطوط عامة كيف يمكن للمجالس التنفيذية للوكالات ذات الصلة أن تساعد في تحريك هذه العملية قُدُما.

٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للإمارات العربية المتحدة وتونس وغينيا ومصر ومولدوفا وموريشيوس وهايتي. وأقر المجلس التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا والتمديدات لمدة سنتين للبرامج القطرية لباراغواي وكرواتيا ومدغشقر.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتعليقات المُدلى بها فيما يتعلق بمشاريع البرامج القطرية الـ ٢٢ (عن المنطقة الأفريقية): إثيوبيا وتشاد وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال وسيشيل وغابون وغانا وموريشيوس؛ (وعن المنطقة العربية): البحرين والمغرب والمملكة العربية السعودية؛ (وعن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ): بنغلاديش والفلبين ومنغوليا؛ (وعن أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة): أوكرانيا والجبل الأسود وقيرغيزستان؛ (وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): ترينيداد وتوباغو، وجامايكا والسلفادور وهندوراس.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، أحاط المجلس التنفيذي علما بالتعليقات المُدلى بها فيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لألبانيا ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤٩ - وأقر المجلس التنفيذي، وفقا لمقرري المجلس التنفيذي ٢٠٠١/١١ و ٢٠٠٦/٣٦، وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تترانيا المتحدة التي قُدّمت على أساس استثنائي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣

٥٠ - تولى المدير المعاون عرض البند. وتولى المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية عرض التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2011/27)، مقدمَين نتائج استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي والطرق المقترحة للتحرك قُدما.

٥١ - لم تصدر تعليقات عن الوفود.

٥٢ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٨: استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٣ – عرض المدير المعاون البند، مشيدا بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النتائج التي حققها في ٢٠١٠ قبل تقديم عرض موجز بشأن عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير عن النتائج المحققة من قِبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ٢٠١٠، بما في ذلك تقرير مرحلي عن تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ – وأشادت الوفود بالأداء القوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وخصوصا على المستوى القطري، ورحبت بالتوسيع المستمر لأنشطته، ما يوضح الثقة المتنامية التي يتمتع الصندوق بها. بيد أن عددا من الوفود أعربت عن القلق إزاء هبوط مستوى الموارد الأساسية وشجعت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على توسيع قاعدته للجهات المانحة من أجل ضمان قاعدة تمويل أكثر استقرارا وذات إمكانية تنبؤ أكبر.

٥٥ – واستمدّ وفد، تكلم باسم أقل البلدان نموا، التشجيع من أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قدّم مساهمات كبيرة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا. ويأمل الوفد في رؤية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في التركيز القادم على زيادة تغطية أنشطته، خصوصا برامج التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية، على المستوى القطري في جميع أقل البلدان نموا، كما طلب ذلك الوفدُ إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن يعمم مراعاة الأحكام والمبادئ ذات الصلة لبرنامج عمل إسطنبول بشأن أقل البلدان نموا وشكر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تنظيم نشاطين على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

٥٦ – وأشاد وفد بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على اتساع إطاره لقياس النتائج وعلى تكليفه بإجراء تسعة تقييمات كاملة لبرامجه وأيضا استعراض خارجي لحافظة تمويله البالغ الصغر في ٢٠١٠. ورحب وفد آخر بالشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أصبحت أكثر وثوقا في السنوات القليلة الماضية. ولاحظ الوفد أيضا أن جميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريبا قد نُفِّذت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ – وشكر الأمين التنفيذي الوفودَ على ملاحظاتها وتعليقاتها الكريمة وقال إنه ستنشأ تحديات لتوسيع تغطية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى المزيد من أقل البلدان نموا دون زيادة التمويل. وأشاد المدير المعاون بقيادة الأمين التنفيذي وأعاد التأكيد على التزام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز عمله مع صندوق المشاريع الإنتاجية من أجل إحداث التغيير المنطوي على التحوّل.

٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٩: تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠ (DP/2011/28).

ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

٥٩ - عرض المدير المعاون البند المتعلق بالتخطيط للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولاحظ الانجازات الإيجابية التي حققتها المنظمة خلال السنوات الأربعين الماضية. وتوسعت المنسقة التنفيذية لـ ''متطوعي الأمم المتحدة'' في تناول عمل ''متطوعي الأمم المتحدة''، وقدمت مستجدات تتعلق بمختلف المبادرات المضطلع بها استعدادا للسنة الدولية للمتطوعين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٣. وأشادت أيضا بمتطوعي الأمم المتحدة الذين فقدوا حياتهم في وقت سابق من هذه السنة.

٦٠ - وأشادت الوفود بعمل متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار وملكية التنمية، مثنية على المساهمات والعمل الشاق من قِبل متطوعي الأمم المتحدة حول العالم. وقالت الوفود إنها تتطلع قُدما، بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، إلى القيام بالمزيد من تعزيز قِيم التطوع، وبناء وتعزيز شبكات المتطوعين والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - وقال وفد إن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها فرصة طيبة لاستعراض وتقييم الحركة والمساهمة بالجهود التي بذلها المتطوعون وأضاف أن المتطوعين ينبغي أن يتمتعوا بنفس مستوى الحصانة الوظيفية التي يتمتع بها الخبراء الدوليون. وتطلع وفد آخر، في توضيح أهمية التطوع، ودوره في أنشطة التنمية المحلية على النطاق العالمي، إلى ''تقرير حالة التطوع في العالم'' الأول، الذي يقوم متطوعو الأمم المتحدة بإعداده.

٦٢ - ونَسَبَ عدد من الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى الأنشطة التطوعية الجارية في بلدانهم، كل في بلده، وأعربت عن التأييد القوي للأهداف البرنامجية لمتطوعي الأمم المتحدة. وانتهزت بعض الوفود الفرصة لتأكيد مساهماتها المالية ودعت بلدانا أخرى في وسعها أن تسهم في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة إلى أن تفعل ذلك

أيضا. وانضمت وفود أخرى إلى المنسقة التنفيذية في الإشادة بالذين فقدوا حياتهم خلال السنة أثناء قيامهم بواجباتهم.

٦٣ - وشكرت المنسقة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وملاحظاتها، وأكدت على أهمية التنويه بالمساهمات التي قدمها المتطوعون. وقالت إنه، نظرا إلى أن هؤلاء المتطوعين يعملون في ظروف تنطوي على التحدي وأحيانا خطرة، من الضروري أن يُمنحوا الأمن وأيضا نفس مستوى الحصانة الوظيفية الممنوحة لأفراد آخرين من الأمم المتحدة. كما أعربت عن شكرها للدعم المستمر من مختلف الجهات الشريكة وقالت إن متطوعي الأمم المتحدة سيواصلون التزامهم بتعزيز التطوع وإتاحة فرص التطوع لكفالة أوسع تمثيل ممكن يقوم على أساس الجغرافيا والجنس.

٦٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١١: التخطيط للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لمتطوعي الأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

٦٥ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٠-٢٠١٣، مسلطا الضوء على إسهام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمل الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها لتحقيق فوائد ملموسة للناس المحتاجين. وقدم موجزا لأداء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٢٠١٠، بما في ذلك دفع مليار و ٢٧٠ مليون دولار في خدمات المشاريع وتنظيف وتحسين الممارسات في مجال الأعمال التجارية، ما أدى إلى مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإلى إنجازات تنفيذية على أرض الواقع في عدد من البلدان. وبعرض الجهود المستمرة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها، سلط المدير التنفيذي الضوء على التصديق الذي تلقاه مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما بيّن أن نتائج تنفيذ سياسة شاملة لتقدير العمل ومكافأة المجيدين ومعاقبة المسيئين ستُدرَج في التقرير السنوي لعام ٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي.

٦٦ - وشكرت وفود كثيرة المدير التنفيذي على تقديمه التقرير السنوي وسلطت الضوء على الإنجاز الإيجابي الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال السنوات الماضية. وفي ذلك الصدد، أشادت بإدارة المكتب على قيادتها لكفالة الاستقرار المالي للمنظمة.

٦٧ - وشجع وفد، مشيرا إلى مناقشات سابقة بشأن التقارير عن المراجعة الحسابية والتحقيقات والأخلاقيات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الإدارةَ على مواصلة دعم هذه الجديدة نسبيا المتعلقة بوظائف مراجعة الحسابات والأخلاقيات حتى تستطيع أن تضطلع بولاياتها بفعالية. وشجع ذلك الوفد أيضا مكتب خدمات المشاريع على مساعدة البلدان النامية على ألا تبني قدراتها التقنية فقط ولكن أن تبني قدراتها المؤسسية أيضا على تعزيز الاستدامة. ولاحظ وفد آخر أن مكتب خدمات المشاريع يواصل الاستجابة للطلب المتزايد على بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية الإدارية، ضمن سياق ولايته واختصاصاته الأساسية.

٦٨ - وأمِل وفد، بملاحظته مع الارتياح أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حقق منجزات أكثر بموارد أقل في ٢٠١٠، في أن تُعتبر جهود المكتب نموذجا تتبعه منظمات أخرى للأمم المتحدة، وتطلع قُدُما إلى رؤية المكتب ينهض بسعي الأمم المتحدة إلى تحقيق الاتساق بوصفه عضوا هاما في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وشجع وفد آخر المكتب على مواصلة توفير الخدمة العالية الجودة والسريعة بينما ينعم النظر أيضا في إمكانية زيادة المشتريات من البلدان النامية.

٦٩ - وبيّن وفد أنه يتطلع قُدما إلى مناقشة ميزانية دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين خلال الدورة العادية الثانية المقبلة للمجلس التنفيذي. وشجع وفد آخر، وهو ينوه بالنجاح المحرز في ٢٠١٠، مكتبَ الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على استكشاف فرص أكثر للأداء الفعال التكلفة وإبلاغ المجلس التنفيذي بالنتائج.

٧٠ - وشكر المدير التنفيذي الوفودَ على عبارات التشجيع والإرشاد وأكد للوفود على أن المكتب يخطط لأن يستعرض بعناية التعليقات المقدمة، بما في ذلك التعليقات المتعلقة بالتوقعات المعقودة على مكتب خدمات المشاريع ليشاطر ممارساته الإدارية الجيدة مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، قال إن المكتب سيواصل المشاركة في بناء القدرات الوطنية والكفاءات الأساسية ضمن ولايته.

٧١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠١١: التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

عاشرا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٧٢ – تولى مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير شعبة خدمات الرقابة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عرض التقارير السنوية، كل في منظمته (DP/2011/29؛ و DP/FPA/2011/5؛ و DP/OPS/2011/2) عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

٧٣ – إن عروض التقارير السنوية تبعتها ردود منفصلة من الإدارة قدمها المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب الإدارة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٧٤ – وشكرت الوفود مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة خدمات الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية لصندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التقارير السنوية الزاخرة بالمعلومات والمحفزة لإعمال التفكير. وهي تقدّر ردود الإدارة والتقارير من اللجان الاستشارية للمراجعة الداخلية. وعلقت الوفود على المسائل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأيضا تلك المحددة لكل من المنظمات الثلاث. واستمدت التشجيع من أن الإدارة العليا للمنظمات الثلاث تحمل توصيات ونتائج مراجعة الحسابات محمل الجد وتستثمر جهودا تنظيمية لتناوُل النقائص بطريقة حسنة التوقيت وصارمة. وأشاد بعضها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تعجيلهما بجهودهما للقيام على نحو فعال بتناوُل توصيات مراجعة الحسابات التي كانت أقدم من ١٨ شهرا. بيد أن بضعة وفود أخرى أعربت عن القلق إزاء حالة ملاك الموظفين للوحدات المسؤولة عن وظيفة الرقابة، وطلبت تحسين الإبلاغ عن حالات الغش والغش المفترض على أساس منتظم، إما في التقارير السنوية عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية أو في ردود الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٥ – لاحظ عدد من الوفود أن النسبة المئوية للمكاتب القطرية المصنفة بأنها ''مرضية'' هبطت من ٣٩ في المائة إلى ٢٥ في المائة، بينما بقيت النسبة المئوية للمكاتب القطرية المصنفة بأنها ''غير مُرضية'' على نفس المستوى الذي كان في ٢٠٠٩. وطلبت، وهي تعرب عن

القلق فيما يتعلق بهذا الاتجاه، أن تطلع من إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأسباب المفترضة، بما في ذلك وجوه ضعف النظام، للتصنيف غير المُرضي.

٧٦ - وبالمثل لاحظت بعض الوفود أن ٢٢ في المائة من التوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات تتعلق بالمهام الوظيفية المتعلقة بالاشتراء في المكاتب القطرية وهي تتطلع قُدما إلى إجراء حوار في المستقبل حول كيفية معالجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصيات. وهي مهتمة أيضا بقدر أكبر من الاطلاع على التأهب لعرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠١٢، بما في ذلك الواجهة الالكترونية للاستعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٧ - وشجعتْ بعض الوفود الأخرى مكتبَ مراجعة الحسابات والتحقيقات على مواصلة المشاورات مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة بغية دراسة إمكانية اعتماد نهج مشترك حيال البرامج المشتركة لمراجعة الحسابات. وبالإشارة إلى التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة التقويمية ٢٠١٠، علّق وفد، وهو يتكلم أيضا باسم بضعة وفود أخرى، على الافتقار إلى المتابعة لمختلف جوانب طريقة النهج المنسق في التحويلات النقدية وطلب المزيد من التوسُّع في إيضاح هذا الأمر.

٧٨ - ورحب وفد آخر بالتنقيحات المدخلة على ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وطلب إلى المدير أن يُوفّر للمجلس التنفيذي ملحقا مشروحا للدلالة على التغييرات التي أجريت مع أسباب هذه التغييرات.

٧٩ - وردَّ مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على التعليقات المتعلقة بالتوصيات بشأن مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمهام الوظيفية المتعلقة بالاشتراء في المكاتب القطرية؛ وبالتحولات في تصنيفات مراجعة الحسابات؛ وبنهج مراجعة الحسابات المتمثل في توحيد الأداء؛ وبالتحقيقات عموما. وأوضح أنه على الرغم من أن هبوطا حادا في التصنيفات ''المُرْضية'' سيكون مصدر قلق، ينبغي أن يكون من المفهوم أن تصنيفات مراجعة الحسابات تتقلب وينبغي ألا تُعتبر اتجاها ولكن نتيجة عن مراجعة حسابات أكثر شمولا. وعلاوة على ذلك، أوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر حاليا موجزا موحدا لمراجعة الحسابات ولكنه يحتاج إلى التحرك صوب نهج مشترك في مراجعة الحسابات وأن جميع التحقيقات، بقطع النظر عن جدية المزاعم، تتطلب اتخاذ الإجراءات الواجبة.

٨٠ - وأوضح المدير المساعد ومدير مكتب الإدارة النُّهجَ المتخذة من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تناوُل وجوه ضعف النظام في المجال الوظيفي ومجال السياسات، وقالا إنه يجري اتخاذ تدابير متعلقة بتخفيف شدة المخاطر وسياسة المساءلة. وأوضح أيضا

نائب المدير المساعد ونائب مدير مكتب الإدارة السببَ في التحوّل في تصنيفات مراجعة الحسابات وأوضحا أنه لا يتلقى نفس التصنيف غير المُرضي سوى مكتب قُطري واحد.

٨١ - وأعربت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقدير على الرد الحسن التوقيت والشامل من قِبل البرنامج الإنمائي على رد الإدارة. بالإشارة إلى التعليق المتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، أوضحت أن التقرير السنوي لم يكن القصد منه أن يتضمن أن طريقة النهج المنسق في التحويلات النقدية كانت تتأصل فيها مستويات ضمان أخفض من المستويات للمنظمات غير الحكومية ومراجعات الحسابات للتنفيذ الوطني. بل كان هناك خطر وجود مستويات ضمان أخفض إذا لم تجر مراقبة جميع عمليات وإجراءات النهج المنسق في التحويلات النقدية. لقد أظهرت إحدى مراجعات الحسابات للنهج المنسق في التحويلات النقدية بعض النقص في مراقبة جميع الضمانات، ومن هنا الملاحظة المتعلقة بالمخاطر إذا لم تُتبع تلك.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - أشادت بضعة وفود بالشكل الجديد للتقرير وبالتوصيات العملية التي يشملها. وطلبت أن تشمل ردود الإدارة المقبلة المزيدَ من التفاصيل حول التدابير التي يجري اتخاذها لتناوُل التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، بما في ذلك الأطر الزمنية المتوقعة للتنفيذ. وسرّها مستوى الشفافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تناوُل قضايا التحقيق.

٨٣ - ورحب عدد من الوفود بالأخبار الإيجابية بشأن شغل مناصب شاغرة في شعبة خدمات المراقبة وشددت على أنه ينبغي أن تتوفر لدى جميع الموظفين المهارات والكفاءات اللازمة للقيام بأعمالهم. ورحبت بخطة المدير التنفيذي لتعزيز التعلُّم والتنمية لكفالة قدر أكبر من الاتساق بين المهارات والكفاءات حتى يستطيع الموظفون الاضطلاع بواجباتهم بفعالية.

٨٤ - وأعربت بعض الوفود عن القلق من أن المسائل المسؤولة عن رأي متعلق بمراجعة حسابات مشفوع بتحفظات من قِبل مجلس مراجعي الحسابات بشأن بيانات مالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومسائل إدارة الحسابات المتكررة لم تعالَج على نحو واف بالغرض ولا تزال تواجه تحديات بنيوية ونظامية. وأعربت عن الدعم لجهود المدير التنفيذي في تناول هذه المسائل.

٨٥ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء تزايد المخاطر المالية والتدهور في مراجعات الحسابات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني؛ وعدد التصنيفات غير المُرْضية؛ والتحديات المستمرة في رصد وتقييم البرامج؛ والافتقار إلى الوضوح بين الموظفين بشأن أدوار مكاتب

وحدات المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، كل في مكانه؛ والطبيعة المتباينة لبعض مبادرات الإدارة. وشجعت الوفودُ صندوقَ الأمم المتحدة للسكان على إدراج مزيد من الجهود، بما في ذلك في خطة الأعمال التجارية، لإضفاء الطابع المؤسسي على نظم الضوابط، بما في ذلك الدعم المناسب للمكاتب القطرية ونظم الرقابة، ضمن سياق استراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة أعطت الأولوية لمجالات المخاطر العليا.

٨٦ - ورحب عدد من الوفود، وهي تلاحظ استنتاج تقرير شعبة خدمات المراقبة، بوجود حاجة إلى التغيير الأساسي في عمليات المكاتب القطرية لمنع عودة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات، بالتدخل الشخصي للمدير التنفيذي في رئاسة لجنة رصد مراجعة الحسابات وضمانه بأن يكون ذلك مجالا ذا أولوية بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن القلق، بينما تقدّر مختلف التدابير التي تتخذها الإدارة لتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات وإذ تلاحظ أنه ثمة حاجة إلى الوقت لإظهار الأثر، إزاء إمكانية مراجعة حسابات أخرى مشفوعة بالتحفظات. وأشادت بضعة وفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان على التعجيل بتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي هي أقدم من ١٨ شهرا.

٨٧ - ورحب عدد من الوفود بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان وطلبت إلى ممثل اللجنة الاستشارية تحديد الأولويات الثلاث العليا للصندوق وتقديم صورة لقدرة الإدارة على معالجة مسائل كما حددتها الإدارة. ودعت بعض الوفود المدير التنفيذي إلى وضع أولويات في تناول توصيات المراجع الداخلي للحسابات وتقديم خطة عمل ذات تدابير وخطوط زمنية واضحة. واقترحت أن يقوم المجلس التنفيذي بعرض التقدم واستعراضه على فترات منتظمة.

٨٨ - وأكد المدير التنفيذي على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحمل مسائل مراجعة الحسابات محمل الجد وأنه كان يتناولها عن طريق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية و/أو خطة الأعمال التجارية. وهو على ثقة بأن أعضاء المجلس التنفيذي مرتاحون للخطوات المتخذة من قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ مختلف التدابير الجاري اتخاذها للحد من تعرّض الصندوق للمخاطر، بما في ذلك شحذ التركيز الاستراتيجي للصندوق؛ واستعراض المشاركة مع الجهات الشريكة المنفذة؛ وانخفاض عدد النواتج البرنامجية. وأعاد التأكيد على أن الصندوق ملتزم التزاما كاملا بالشفافية والمساءلة.

٨٩ - ولاحظ مدير شعبة خدمات المراقبة أن عدد الموظفين في فرع التحقيقات قد ازداد. وفيما يتعلق بمسألة الغش بيّن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد اشترى برامج تجعل الرصد المستمر ممكنا. وفيما يتعلق بالتصنيفات ''غير المُرضية''، أشار إلى أن من المهم أن

تؤخذ في الحسبان حقيقةُ أن الصندوق يعتمد على نموذج المخاطر ووحدات مراجعة الحسابات تحديدا التي كانت لها أعلى المخاطر. وبالتالي، فإن احتمال التصنيفات ''غير المُرضية'' حتمي. بيد أنه وُجدت بعض حالات النقص النظامي وأن تلك الحالات يجري تناوُلها، كما لاحظ المدير التنفيذي، عن طريق استعراض منتصف المدة وخطة الأعمال التجارية.

٩٠ - ولاحظت ممثلة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في الرد على سؤال، أن الأولوية بالنسبة إلى الصندوق هي أن تُدمج استراتيجيا إدارة المخاطر في إدارة البرامج/المشاريع. وبينت أن كثيرا من المسائل التي تواجه الصندوق يمكن أن تُتناوَل بأن تُدمج خطة إدارة المخاطر في خطة الأعمال التجارية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩١ - رحبت الوفود بالرأي غير المشفوع بالتحفظ المتعلق بمراجعة الحسابات الذي تلقاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأشادت بفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على أداء متفان لوظيفة التحقيقات. بيد أنها أدلت أيضا بتعليقات على المجالات التي تتطلب التحسين وطلبت توفير معلومات إضافية عن الآثار المالية المترتبة على نتائج مراجعة الحسابات، وأيضا عن كيفية معالجة فريق المراجعة الداخلية للزيادة البالغة ١٧٠ في المائة في الشكاوى المتلقاة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠.

٩٢ - وطلب عدد من الوفود، وهي تلاحظ الهبوط الحاد في العدد الإجمالي للتوصيات وفي عدد التوصيات العالية الأولوية من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ الذي عكس اتجاهه على نحو قوي في ٢٠١٠، المزيد من المعلومات عن أسباب التقلبات. وحثت أيضا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تكثيف جهوده من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمتخذة منذ فترة طويلة.

٩٣ - وشجع وفد إدارةَ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان تزويد فريق المراجعة الداخلية بالموارد للاضطلاع بولايته ولاستشارة المجلس التنفيذي بشأن التطورات المهمة التي تؤثر في عمل فريق المراجعة الداخلية.

٩٤ - وقالت مديرة فريق المراجعة الداخلية، في الرد على التعليق على الزيادة في الشكاوى المتلقاة، إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بذل جهودا لمنع تحول القضايا إلى قضايا التحرش. وقد تمّ ذلك عن طريق أمين المظالم وعمليات الوساطة. وقالت إن مكتب خدمات المشاريع سيبقي أعضاء المجلس التنفيذي على اطلاع على التطورات في قضايا متعلقة بالغش

والفساد، بينما يعتمد مكتب خدمات المشاريع حاليا على مجموعة من المعارف المتاحة لمنظمات منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتعليقات على الحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية نظرا إلى الزيادة الحادة في عدد القضايا، قالت إن إدارة مكتب خدمات المشاريع بحاجة إلى النظر في المسألة في سياق ميزانيته والعدد الحالي لمراجعي الحسابات.

٩٥ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٢: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة عام ٢٠١٠.

استجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٩٦ - عرضت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، مؤكدة على الحاجة الملحة إلى أن يظهر البرنامج الإنمائي التزامه بضمان الشفافية والمساءلة. كما بيّنت أن البرنامج الإنمائي قد يتعرض لخطر تآكل الثقة والتمويل من جهاته المانحة المؤسسية إذا لم يتمكن من منحها إمكانية الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقريرَ عن الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP-FPA-OPS/2011/1) باسم البرنامج الإنمائي وصندوق الإسكان ومكتب خدمات المشاريع.

٩٧ - إن المدير التنفيذي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي) أوصل، في ملاحظة علاقات العمل الحرجة بين الصندوق العالمي والبرنامج الإنمائي، القلقَ المتزايد لدى مجلس الصندوق العالمي فيما يتعلق بالمستوى الحالي لإمكانية وصول الإدارة إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. كما طلب المدير التنفيذي، وهو يعرب عن الاعتقاد بأن الخيارات المعقودة خطوة هامة إلى الأمام، أن يتيح المجلس التنفيذي حيزا للمرونة.

٩٨ - ورحبت وفود كثيرة بفرصة مناقشة الخيارات للاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وبالتشديد على أهمية تعزيز شفافية وانفتاح المنظمات، أعربت تلك الوفود عن الدعم الصريح للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بالمشاريع والبرامج إلى الجهات المانحة المؤسسية، بقطع النظر عن حجم مساهماتها، ونفس المستوى من إمكانية الوصول الذي تتمتع به الدول الأعضاء، شريطة الحفاظ على مقتضيات السريّة. وفيما يتعلق بتبسيط الإجراءات، اقترحت الوفود دراسة إمكانية حل تكنولوجي مأمون للوثائق غير المصنفة، وطلبت إلى المنظمات الثلاث تقديم اقتراح مشترك بالمشاهدة عن بُعد لتقارير مراجعة الحسابات الداخلية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

للمجلس التنفيذي. وأعربت أيضا عن رأيها في إدارة سياسة كشف جديدة، مبيّنة أن المسؤولية ينبغي أن تبقى ضمن وحدات الرقابة للمنظمات، كل في منظمتها.

٩٩ - وكان في تقييم أحد الوفود أن الكشف عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية خطوة أولى ضرورية صوب إيجاد ثقافة شفافية ومساءلة أوسع داخل المنظمات. وحذر وفد آخر، في التأكيد على أهمية الاستعمال غير المسيَّس للأموال، من المناقشة السابقة للأوان للبند دون توفير معلومات كافية عن آثار الخيارات المعروضة. وشدد ذلك الوفد على أنه من غير المقبول، على أي حال، أن تُمنَح الكيانات من غير الدول نفس مستوى إمكانية الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية كما مُنِحَت الدول الأعضاء.

١٠٠ - وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تأييدهم الكامل للشفافية والمزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وأعاد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على خطورة المسألة وأوضح النتائج الممكنة عن عدم الاستجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية.

١٠١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠١١: استجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١٠٢ - عقب اتخاذ المقرر ٢٣/٢٠١١ أخذ وفد الكلمة وأوضح السبب في أن حكومته قد انضمت إلى توافق الآراء الذي سمح للجهات المانحة من غير الدول، وتحديدا المنظمات غير الحكومية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بالوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية للمشاريع والبرامج التي كانت تساهم فيها ماليا.

حادي عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٣ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار المعني بشؤون الأخلاقيات، مكتب الأخلاقيات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقارير مكاتب الأخلاقيات لمنظماتهم، كل في مجاله (DP/2011/30؛ DP/FPA/2011/6؛ DP/OPS/2011/3).

١٠٤ - أخذ وفدان الكلمة. أكد وفد، لدى الترحيب بتقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع، على تأييده القوي لمكاتب الأخلاقيات ورحب بجهدها الجماعي للإسهام في ثقافة النزاهة والمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأكد الوفد على تأييده القوي لبرنامج الكشف المالي بوصفه أداة حيوية لتجنب تضارب المصالح بين الموظفين. وسُرَّ الوفد برؤية معدلات الامتثال البالغة ٩٩ في المائة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ١٠٠ في المائة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، و ٩٥ في المائة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٠٥ - وبالدعوة إلى الإبلاغ الهادف المقبل، طلب الوفد إدراج المعلومات عن عدد القضايا التي تتطلب التجرد من حيازة ممتلكات مالية أو عمل تصحيحي آخر. وحث الوفد المنظمات الثلاث على أن تعلن عن إتاحة بيانات الكشف عن كبار المسؤولين بغية تعزيز الشفافية. وعلاوة على ذلك، أوصى الوفدُ بأن يجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبلاغَها فيما يتعلق بحماية الإبلاغ عن المخالفات معياريا وبأن تطلب الإرشاد من رئيس لجنة الأمم المتحدة للأخلاقيات بشأن معالجة الشكاوى من الانتقام.

١٠٦ - وسلط وفد آخر الضوء على أهمية تحديد وظائف قوية في مجال الأخلاقيات داخل المنظمات الثلاث لإبقاء المنظمات صحية، حتى تستطيع تقديم خدمة أفضل لاحتياجات البلدان النامية. وشجّع ذلك الوفد إدارة المنظمات الثلاث على زيادة كفالة إضفاء الطابع المؤسسي على الوظيفة في مجال الأخلاقيات.

١٠٧ - وأقرّ مدير مكتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحاجة إلى إدراج العدد الواقعي للأعمال التصحيحية المتخذة المتعلقة بالكشف المالي وقال إنه في تقارير قادمة ستُدرج إحصاءات ذات صلة. وقال المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بينما كان يعرب عن تأييده للكشف المالي العام، إن مسألة الكشف التطوعي ينبغي أن تؤخذ إلى مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة.

١٠٨ - وشكرت المستشارة المعنية بشؤون الأخلاقيات لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوفودَ على تعليقاتها وتأييدها. وهي تتفق مع رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاحظت أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل المواءمة مع منظمات أخرى ضمن إطار مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة.

١٠٩ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٤: تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثاني عشر – الزيارات الميدانية

١١٠ – تولى قادة الأفرقة للزيارة الأولى المشتركة لجمهورية الفلبين وللزيارتين الميدانيتين لأوروغواي وبنما عرض البند. وقدم مقررو الزيارات الميدانية تقاريرهم كل في مجاله (DP-FPA/2011/CRP.1 والتصويب؛ DP/2011/CRP.2-DP/FPA/2011/CRP.1؛ DP/2011/CRP.3-DP/FPA/2011/CRP.2)، مسلطة الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية.

١١١- وطلب وفد، وهو يقرّ بنجاح الزيارات الميدانية، أن تقدم أمانةُ المجلس التنفيذي معلومات عن التكاليف الإجمالية لتنظيم الزيارات الميدانية، وعلى نحو خاص التكاليف المتعلقة بالسفر.

١١٢- أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الثلاثة عن الزيارات الميدانية للفلبين وأوروغواي وبنما.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر – البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

١١٣ – أبلغ المدير التنفيذي، في بيانه للمجلس التنفيذي (انظر الموقع الشبكي http://www.unfpa.org/public/home/news/pid/7763) بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الماضية وسلط الضوء على خطط لجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة أكثر تركيزا وفعالية. ولاحظ أنه تجري مختلف العمليات لتعزيز المنظمة، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ووضع خطة داخلية للأعمال التجارية.

١١٤ – وشكرت الوفود المدير التنفيذي على بيانه العميق التفكير. وأعربت عن تقديرها لقيادته في إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية للمنظمة وعملية استعراض منتصف المدة الشفاف والشامل. وأكدت وفود كثيرة على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ينبغي أن يكون في صميم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجالات منها السكان والتنمية، والصحة والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين. وشددت الوفود على الحاجة إلى حماية توافق الآراء للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت على أهمية النهج الإنساني القائم على الحقوق في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبينت الوفود، وهي تلاحظ الميزة في شحذ التركيز على الاتجاه الاستراتيجي للصندوق، أن جميع المداخل الممكنة ينبغي الحفاظ عليها بغية تعزيز التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة في التنمية.

وأكدت الوفود، وهي تلاحظ أن التحرك في إنجاز الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية متخلف، على الدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان في تحقيق التقدم بشأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكيد على أهمية البيانات من أجل التنمية وتعزيز نظم البيانات الوطنية وبناء القدرات. ويُحثّ صندوق الأمم المتحدة للسكان على المحافظة على نهجه المراعي ثقافيا إزاء البرمجة. ونوهت الوفود بالدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم التعاون بين بلدان الجنوب.

١١٥ - ورحبت الوفود بتركيز المدير التنفيذي على المراهقين والشباب وأكدت على الحاجة إلى الاستثمار في الشباب، بما في ذلك توفير المعلومات والتعليم والخدمات الصديقة للشباب. واقترح وفد إجراء مناقشة في دورة مقبلة بشأن أعمال كيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب لتعزيز العمل المشترك. وحظي عمل الصندوق في ظروف الطوارئ/الظروف الإنسانية بالترحيب وشجعت بعض الوفود صندوقَ الأمم المتحدة للسكان على تعزيز آليات التنسيق التي يمتلكها وقدراته عليه وتلك التي تمتلكها الجهات الشريكة له لمنع العنف القائم على نوع الجنس وللاستجابة له. وأُعرِب عن التقدير لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للبلدان في تعدادها عام ٢٠١٠. وطلب وفد استعراضا/مناقشة سنويا بشأن أنشطة الصندوق في المجال الإنساني.

١١٦ - وأشار بضعة وفود إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وشددت على الحاجة إلى التعجيل بإحراز التقدم في أقل البلدان نموا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. وأعرب وفد، باسم مجموعة أقل البلدان نموا، عن التقدير للدعم من المدير التنفيذي. وأعرب الوفد، وهو يؤكد على التحديات الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نموا في تحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحصول العام على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، عن الثقة بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعطي الاهتمام ذا الأولوية لأقل البلدان نموا.

١١٧ - إن دور المولدات الماهرات، وخصوصا القابلات، اعتُرف بحيويته في تناوُل وفاة واعتلال الأمهات والمواليد. أعلن وفد مبادرة جديدة لرفع مستوى خطط الولادة الوطنية ولزيادة النسبة المئوية للولادات التي ترعاها المولدات الماهرات. وبين الوفد أنه سيتعاون عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلن وفد آخر عن مخطط وطني آخر يقدم خدمات مجانية للنساء الحوامل في المناطق الريفية والحضرية.

١١٨ - ورحبت الوفود بتأكيد المدير التنفيذي على المساءلة باعتبارها أولوية أولى لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وحثت الصندوقَ على تركيز الانتباه المعزز على التنفيذ الوطني،

والإدارة المالية والامتثال في مراجعة الحسابات والتقييم والبرمجة وصنع القرار القائمين على الدليل. وفيما يتعلق بالإبلاغ بالنتائج، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى وصف الدروس المستفادة والتحديات التي ووجهت وتَمّ التغلب عليها. وأعربت الوفود عن تقدير مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توحيد الأداء. ولاحظت بضعة وفود الحاجة إلى تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكفالة اعتماد نهج منسق وتكميلي حيال المساواة بين الجنسين.

١١٩ - وأكدت وفود كثيرة على حاجة الصندوق إلى زيادة الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستمدّ صندوق الأمم المتحدة للسكان الشجاعة على السعي لتحقيق قدر أكبر من الكفاءات والفعالية من أجل تعبئة الموارد. وأعلن وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها ستحافظ على تمويلها الأساسي على المستوى الراهن، وهو مستوى ٢٠ مليون جنيه عن كل سنة لمدة السنتين القادمتين. وأكد الوفد على أن التمويل في المستقبل سيتوقف على ثلاثة مجالات حرجة: تحسين تنفيذ البرامج وأثرها على المستوى القطري؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج؛ وتحسين الإدارة المالية، بما في ذلك الامتثال لمراجعة الحسابات. إن وفودا أخرى، بما في ذلك استونيا وأيرلندا وفنلندا ونيوزيلندا وهولندا، أشارت أيضا إلى مساهماتها الأساسية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه العميق على التعاطف الذي أبداه صندوق السكان وموظفوه في أعقاب الهزة الأرضية التي حدثت مؤخرا في اليابان. ولاحظ الوفد أن حكومته ستفي، على الرغم من الحالة الراهنة، بالتزامها المالي تجاه صندوق السكان.

١٢٠ - وأعربت بضعة وفود عن القلق من أن عددا كبيرا من كبار الموظفين المهنيين في صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحالون على التقاعد خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥. ودعت، وهي تؤكد على أن الموظفين الجدد ينبغي أن يمتلكوا التدريب/الخبرة اللازمين، المدير التنفيذي إلى الحفاظ على التوازن الجغرافي والإنصاف بين الجنسين. وطلب وفد الحصول على معلومات عن الوحدات التي ستتأثر بحالات التقاعد المقبلة.

١٢١ - وشكر المدير التنفيذي الوفودَ على دعمها وأكد على أن صندوق السكان ملتزم بتحسين تقديم البرامج والإدارة القائمة على النتائج والكفاءة والشفافية والمساءلة، بما في ذلك تركيز على الإدارة المالية والامتثال لمراجعة الحسابات. واتفق مع وجود الحاجة إلى المرونة والتسليم بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ورحب بدعم استعراض منتصف المدة ووافق على أن من الحيوي إظهار النتائج. ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أتخذ

فعلا خطوات واسعة لشحذ وتبسيط إطار النتائج. وأكد للبلدان على أن التركيز على النساء والفتيات والشباب لا يعني أن صندوق السكان لن يعمل مع البلدان لتناوُل احتياجاتها في مجالات السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين، والصحة الإنجابية. ورحب بالاقتراح بإجراء مناقشة بشأن الشباب في دورة قادمة للمجلس التنفيذي. وأكد على أن صندوق السكان ملتزم بتناوُل احتياجات أقل البلدان نموا وبمتابعة برنامج عمل اسطنبول. وبيّن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم أيضا بتناوُل احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

١٢٢ - وأعرب المدير التنفيذي عن التقدير للمساهمات السخية من الدول الأعضاء وحثّ البلدان على القيام بالتزامات متعددة السنوات. ولاحظ أن مشروع الميزانية لفترة السنتين سيكون متاحا في وقت لاحق من السنة وطمأن المجلس التنفيذي على أن صندوق السكان يدير بكفاءة كلا من التكاليف الإجمالية والدخل الإجمالي. ولاحظ أن الخطة الداخلية في مجال الأعمال التجارية تركز على تدريب الموظفين وتوجيههم والتخطيط لتعاقبهم.

١٢٣ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٥: تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠.

رابع عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٤ - عرض رئيس فرع تعبئة الموارد التقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2011/4)، وقدم معلومات مستجدة عن حالة تمويل الصندوق. وأشار إلى أن تقديرات الإيرادات المتنبأ بأن يحصل الصندوق عليها من المساهمات في الموارد العادية بلغت اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ حوالي ٤٥٥,٦ مليون دولار لعام ٢٠١١، أي أكبر بكثير من الـ ٤٤٤,٢ مليون دولار التي كانت متوقعة حينما وضع التقرير في صيغته النهائية في آذار/مارس ٢٠١١. وبلغت تقديرات الإيرادات المتوقعة لموارد أخرى (المشاركة في التمويل) ٢٧٠ مليون دولار لعام ٢٠١١. وشدد، وهو يؤكد أن الموارد العادية هي صخرة القاعدة لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن الموارد المالية الوافية بالغرض التي توفر على نحو ثابت ويمكن التنبؤ بها تمس الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى.

١٢٥ - وأشارت وفود كثيرة، في بيان مشترك، إلى أنها تتفق مع الاستنتاج الرئيسي للتقرير بأن من الحيوي توفير قاعدة مستقرة للموارد العادية لتمكين الصندوق من دعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت على أنها تعطي الأولوية للموارد العادية في مساهماتها في الصندوق لأن التمويل الأساسي هو صخرة القاعدة لجميع أعمال الصندوق. وأضافت أن موارد أخرى تمثّل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية للصندوق.

ورحبت بمشاركة أقوى من اقتصادات جديدة وناشئة وشددت على الحاجة إلى توسيع قائمة الجهات المانحة المهمة للصندوق.

١٢٦ - وشجعت الوفودُ صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تحسين إدارته المالية والتنفيذية، وأكدت على أن القيام بذلك التحسين، وقد جُمِعتْ معه البرمجة الفعالة القائمة على الدليل، من شأنه أن يكون هاما لاجتذاب الموارد العادية وغيرها من الموارد. ورحبت، وهي تشير إلى أن المنظمات بحاجة إلى أن ''تحقق إنجازات أكثر بموارد أقل'' في البيئة العالمية الحالية، بجهود المدير التنفيذي لجعل الصندوق ينجز بكفاءة أكبر ولإثبات تحقيق النتائج. وأكدت الوفودُ على أن من شأن ذلك أن يكون حاسما بالنسبة إلى قدرة الصندوق على تعبئة الموارد.

١٢٧ - وشكر المدير التنفيذي الوفودَ على ملاحظاتها فيما يتعلق بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين قاعدته المالية. وأكد على أن المساءلة والشفافية هما شعارا الصندوق ويكافح الصندوق لتحقيق إنجازات أكثر بموارد أقل.

١٢٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٦: تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها، والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة.

خامس عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

١٢٩ - في مستهل الجلسة أقر المجلس التنفيذي العنصر الخاص بالوكالة من وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة، الذي استعرضه المجلس في وقت سابق من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

١٣٠ - ووفرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة لـ ١٨ مشروع وثيقة برنامج قطرية مقدمة إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها: عن أفريقيا - إثيوبيا وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال وغابون وغانا وموريتانيا؛ وعن الدول العربية - المغرب؛ وعن آسيا والمحيط الهادئ - بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين ومنغوليا؛ وعن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - ألبانيا وأوكرانيا وقيرغيزستان؛ وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - السلفادور ووثيقة للبرنامج المتعدد البلدان للبلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية، وهندوراس. وعرضت أيضا تمديدات البرامج لباراغواي وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وتونس وغينيا ومدغشقر وهايتي. وبعد ذلك، أدلى المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأفريقيا؛ والدول العربية؛

وأسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتفاصيل عن البرامج، كل للمنطقة المسؤول عنها.

١٣١ - وأعربت الوفود عن التقدير لوضع مشاريع وثائق البرامج القطرية بالتشاور الوثيق مع الحكومات والجهات الشريكة في التنمية، كل في مجاله، وقد جُعلت متسقة مع خطط وأولويات وطنية. وأكدت وفود كثيرة، وهي تشير إلى تعاونها عبر العقود مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن البرامج تستجيب للسياق المحدد للبلد. وتم التشديد على أهمية بناء القدرات في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وشجعت بعض الوفود، وهي تلاحظ وجود بيئة مالية واقتصادية مقيَّدة على نحو متزايد، صندوقَ الأمم المتحدة للسكان على تعزيز وتوسيع نطاق مشاركته مع جهات شريكة إنمائية أخرى، بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى تحديد الفجوات وتفادي الازدواجية.

١٣٢ - ودعت بعض الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز التركيز البرنامجي وزيادة التآزرات بغية المساعدة في تحقيق الحد الأقصى من النتائج في مجال التنمية. ولوحظ أن النتائج والمؤشرات المتوقعة في بعض مشاريع وثائق برامج قطرية كانت طموحة أكثر مما ينبغي وليست واقعية، نظرا إلى الموارد المحدودة. وطلبت وفود إلى الصندوق أن يوجه الانتباه الخاص إلى تناوُل احتياجات الشباب ومجموعات السكان الفقراء والمحرومين، ومنهم الشعوب الأصلية. وتمَّ التأكيد على أهمية استخدام النهُج المراعية لنوع الجنس والقائمة على الحقوق. وأشادت الوفود بالدور الهام الذي يؤديه الصندوق في الدعوة إلى تعزيز مركز القابلات وتشجيع الولادة بحضور القابلات الماهرات. وأدلت الوفود أيضا بتعليقات وطرحت أسئلة عن مشاريع محددة لوثائق البرامج القطرية. وشكرت الوفود التالية المجلسَ التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق ببرامجها القطرية وأعربت عن التقدير للدعم من الصندوق: ألبانيا، وإثيوبيا وأنتيغوا وبربودا (باسم ١٤ دولة عضوا عن الجماعة الكاريبية)، وأوكرانيا وبنغلاديش، وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، وسان تومي وبرينسيبي، والفلبين والمغرب ومنغوليا وهندوراس.

١٣٣ - وشكر مديرو المكاتب الإقليمية للصندوق الوفودَ على تعليقاتها ودعمها. وأكدوا للمجلس التنفيذي على أن التعليقات على مشاريع وثائق البرامج القطرية ستُوصل، وفقا للمقرر ٢٠٠٦/٣٦، إلى البلدان المعنية لتأخذها في حسبانها عند وضع مشاريع وثائق البرامج القطرية في الصيغة النهائية.

١٣٤ - وأقرَّ المجلس التنفيذي التمديدات البرنامجية لباراغواي وجنوب أفريقيا ومدغشقر، وأحاط علما بالتمديدات البرنامجية لجمهورية مولدوفا وتونس وغينيا وهايتي. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط المجلس علما بالـ ١٨ مشروع وثيقة برنامج قطري التالية والتعليقات عليها: إثيوبيا وألبانيا وأوكرانيا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور والسنغال وغابون وغانا والفلبين وقيرغيزستان والمغرب ومنغوليا وموريشيوس ووثيقة البرنامج المتعدد البلدان لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية وهندوراس.

سادس عشر – استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

١٣٥ - عرض المدير التنفيذي بند جدول الأعمال. وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) التقدم والتحديات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وقدم مدير شعبة البرامج عرضا حول المساءلة عن النتائج: شحذ نظام القياس.

١٣٦ - وأعربت وفود كثيرة عن التقدير للنهج الشامل والشفاف والتشاوري الذي اعتمده الصندوق للاستعراض الجاري لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وأكدت أهمية كفالة الالتزام الكامل لجميع الجهات الشريكة في الصندوق بالتغييرات اللازمة لجعل الصندوق أكثر فعالية. ورحبت بوضع خطة للأعمال التجارية توجز بوضوح الإجراءات الضرورية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية والتنفيذية للصندوق. وأشارت الوفود إلى أن تعزيز النتائج والأثر على المستوى القطري يشكّل الأساس لتقييم فعالية الصندوق. وشجعت الصندوقّ على تقوية التآزرات مع جهات شريكة أخرى في التنمية.

١٣٧ - وأشادت بضعة وفود بمقرر المدير التنفيذي بشحذ تركيز الصندوق على ولايته الأساسية. وأكدت على أن من الحيوي أن يبقى الصندوق نصيرا للصحة والحقوق الإنجابية وأن يقود الجهد العالمي للتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية من أجل الحد من وفيات الأمهات وتوفير الحصول العام على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ولاحظت أن تنظيم الأسرة والتركيز على الشباب، ومنهم الفتيات المراهقات، مركزيان بالنسبة إلى ولاية الصندوق ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن عمل الصندوق المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نتائج تنفيذية لها أثرها في حياة مجموعات السكان المحرومين، وخصوصا النساء والشباب.

١٣٨ - وبيّنت وفود كثيرة أنه ينبغي مواصلة كون المساعدة الإنسانية جانبا هاما من عمل الصندوق. ودور الصندوق فريد في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس وفي كفالة أن تكون المرأة قادرة على الولادة خلال الكوارث الطبيعية وفي حالات الصراع. وحثّ عدد من الوفود الصندوقَ على مواصلة كونه جهة فاعلة في المجال الإنساني في حد ذاتها، بالإضافة إلى دور التنسيق للسياسات والحماية على مستوى المجموعات الفرعية.

١٣٩ - ورحبت الوفودُ بجهود الصندوق من أجل زيادة خفض النقل الجنسي لفيروس نقص المناعة البشرية وتشجيع تحسين إدماج منع النقل من الأم إلى الطفل والصحة الجنسية والإنجابية وبرامج تنظيم الأسرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشراكة الرباعية من أجل الصحة. وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أشارت بعض الوفود إلى أن الصندوق يحتاج إلى إعادة التفكير في دوره في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبيّنت أنه ينبغي للصندوق أن يواصل عمله للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن ينبغي له أن يركز على المسائل الجنسانية التي تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

١٤٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التشرذم عبر أبعاد متعددة لعمل الصندوق وزّع أثره وأوجد تعقّدا ومخاطر ذات مغزى في الإدارة. وشجعت الصندوق على تعزيز تركيز الخطة الاستراتيجية والحد من عدد مجالات البرامج، عن طريق الحد من عدد النتائج والنواتج. ومن شأن تحقيق تركيز أقوى والحد من النتائج أن يسمحا بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة وبزيادة الكفاءة والفعالية والأثر. وأعربت عن تأييدها لجهود الصندوق من أجل تحسين نظامي الرصد والتقييم وتعزيز جودة البيانات وشددت على أن سرد القصة عن أثر التنمية حرج لتأمين مزيد من الدعم السياسي والمالي.

١٤١ - وأشارت بضعة وفود إلى أن الصندوق، شأنه شأن منظمات أخرى، لم يمكنه فعل كل شيء في كل مكان. نظرا إلى الموارد المالية والبشرية المحدودة المتاحة، تعيَّن على الصندوق أن يتخذ مقررات استراتيجية صعبة فيما يتعلق بما ينبغي أن يولى الأولوية. وينبغي للصندوق، حتى يحقق النتائج ويُبلغ عنها، أن يركز على المجالات التي كانت له فيها ميزة نسبية وقيمة مضافة وفقا لمسؤوليته عن دعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خصوصا في بلدان جرى فيها نشر الموظفين والبرامج بما يتجاوز الحد كثيرا. واقترحت بعض الوفود بأن تتخذ الخيارات، بالإضافة إلى أن تؤخذ في الحسبان المزايا النسبية للصندوق، على أساس التحليل المميّز للاحتياجات والسياقات المحددة للبلدان.

١٤٢ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين قياس أداء الصندوق والإبلاغ عن النتائج، بينت بضعة وفود أنه يجب الحد من عدد المؤشرات في الخطة الاستراتيجية وأنه يجب تعزيز الربط بين النتائج والنواتج لتحسين إظهار مساهمة الصندوق في النتائج. وشجعت الوفود الصندوقَ على تنفيذ الممارسات ذات الأثر القوي وتعزيز التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية في البلدان التي لم يكن فيها التقدم بشأن أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية على المسار الصحيح. وأشارت الوفود، وهي تلاحظ أن الأثر الرئيسي للصندوق كان عن طريق العمل المضطلع به على المستوى القطري، إلى أنه يجب على برامج الصندوق، بغية العمل بكفاءة وتحقيق النتائج الملموسة، أن تكيف تحديدا للاحتياجات الوطنية والمحلية ومستوى مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى.

١٤٣ - وشكر المدير التنفيذي الوفودَ على تعليقاتها، مشيرة إلى أنها قد ركزت على تحديد الأولويات فيما يتعلق بالشباب، وخصوصا الفتيات؛ والصحة الجنسية والإنجابية والبرامج التي تكفل توفير تنظيم الأسرة؛ وأهمية المساواة بين الجنسين، وأيضا القوى المحركة السكانية؛ وأخذ كل ذلك قُدُما في إطار جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب مدير شعبة البرامج عن التقدير على إرشاد ودعم الوفود وأشار إلى أن الصندوق سيشاطر مؤشرات إضافية في الجلسة غير الرسمية القادمة. وفيما يتعلق بالاشتراء، بيّن مدير شعبة الخدمات الإدارية أن الصندوق يقوم بفحص مختلف المجالات، بما في ذلك السلع الأساسية واتفاقات طويلة الأجل حيث يمكن للصندوق أن يؤثر في الأسعار.

سابع عشر - مسائل أخرى

مقررات أخرى متخذة

١٤٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠١١: رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والمقرر ٢٨/٢٠١١: أقل البلدان نموا؛ والمقرر ٢٩/٢٠١١: البلدان المتوسطة الدخل.

١٤٥ - على إثر اتخاذ المقرر ٢٩/٢٠١١، أوضح وفد الغرضَ من تقديم المقرر بشأن البلدان المتوسطة الدخل وشدد على الحاجة إلى وسيلة أكثر تطورا لقياس التنمية.

١٤٦ - وسأل وفد عما إذا كان من الممكن تنظيم مناقشة مواضيعية حول الشباب في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١. وأخذ وفد آخر الكلمة ليشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تناول

الشواغل المتعلقة بمقتضيات اللغة لوثائق المجلس التنفيذي وأعرب عن الأمل في رؤية استمرار التعاون.

أحداث أخرى

١٤٧ - جرت المناقشات/المشاورات المواضيعية التالية:

(أ) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن دور المنظمات في تناول الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. قدم رئيس فريق الأمم المتحدة للتنمية في أمريكا اللاتينية ورئيس فريق الأمم المتحدة للتنمية في أوروبا وآسيا الوسطى عرضين بشأن الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، كل في منطقته. وتكلم أمين رئاسة أوروغواي عن دور الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل. وشاطر ممثل جمهورية ناميبيا تجارب البلدان الأفريقية، بما في ذلك تجارب ناميبيا، بشأن المسائل المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل.

(ب) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ: دور ثلاث وكالات على المستوى الوطني. قدّم المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب السياسات الإنمائية عرضا باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حول دور المنظمات الثلاث في البلدان النامية. وشاطر ممثل بوركينا فاسو تجربة مشاركة بلده في برنامج التكيف الأفريقي، بينما كان يشير أيضا إلى الأثر السلبي لتغير المناخ في تنمية بلده. وقدم مدير الشعبة الفنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا بشأن عمل الصندوق المتعلق بالسكان والبيئة وتغير المناخ، ملاحظا أن الصندوق هو المنظمة الوحيدة المكلفة بولاية التركيز على المسائل السكانية. وقدم مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إسهاماتِ المكتب في تناول تغير المناخ على المستويين الوطني والإقليمي. وتبعه عرض بصري قصير حول برنامج المنح الصغيرة في بربادوس.

(ج) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. رأس نائب رئيس المجلس التنفيذي، بلدان آسيا والمحيط الهادئ، المناقشة المواضيعية المشتركة بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. وقدّم عروضا المديرُ بالنيابة ورئيس مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووكيل الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة (باسم رئيس مجموعة أقل البلدان نموا)؛ والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي؛ ومدير الشعبة الفنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمدير الإقليمي، مكتب أمريكا الشمالية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(د) أُجريت مشاورات غير رسمية بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، واستعراض منتصف المدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للخطة الاستراتيجية وميزانية الدعم لفترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٢-٢٠١٣.